

This document relates to item 5.9 of the provisional agenda

مؤتمر الأطراف-4/8

موجز سياسة العمل: تطوير التوصيات حول الوسائل الملائمة لدعم تنفيذ  
المادة (19) (المسؤولية القانونية)

الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة  
العالمية في الفترة 15-20 نوفمبر 2010، بونتا ديل ايست - أوروغواي

#### توصية

تعمل الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة  
الصحة العالمية على مطالبة أمانة الاتفاقية وتحت توجيهات المكتب وبمساعدة السلطات المختصة  
داخل منظمة الصحة العالمية وبخاصة مبادرة التخلص من التبغ وكذا الأطراف وبخاصة المهتمين  
بالقضية والمنظمات الأهلية وما بين الحكومات ذات الصلة من ذوي الخبرة المعينة، بتطوير تقرير  
يدعم تنفيذ المادة (19) (المسؤولية القانونية) بحيث يشمل:  
مراجعة شاملة للخبرات ذات الصلة في الإجراء القانوني المتخذ ضد صناعة التبغ أو ما يدعم  
مكافحة التبغ،

وملخص للتحديات المشتركة المواجهة فيما يتعلق بهذا الإجراء القانوني بما في ذلك العوائق  
التي تحول دون البدء بالإجراءات القانونية والإجراءات المتخذة للتغلب على هذه التحديات  
وقائمة من التوصيات تعتمد على مراجعة شاملة وموجز والمسؤولية تجاه العمل المنجز فيما يتعلق  
بالمنتدى الدولي حول الوسائل الملائمة التي يمكن من خلالها أن يدعم مؤتمر الأطراف الأنشطة  
التشريعية للدول الأطراف وفقاً للمادة رقم (19)  
ومن ثم تقديم تقرير لمؤتمر الأطراف للنظر فيه في جلسته الخامسة

#### نبذة تاريخية

يقر الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية بمبدأ توجيهي لتحقيق هدف  
الاتفاقية هو أن: "القضايا المتعلقة بالمسؤولية القانونية حسب ما يحددها كل طرف داخل سلطته القضائية هي  
جزء هام من مكافحة التبغ الشاملة" (المادة (4-5)). فالمسؤولية القانونية هي مسألة تنفيذ الالتزامات القضائية -  
فقد تكون هذه التزامات تجاه الدولة بموجب قوانينها أو لوائحها (ذات العقوبات الجنائية أو الجزاءات المدنية

المتعلقة بالانتهاكات) أو الالتزامات التي يجب الوفاء بها تجاه الأفراد أو الجماعات (مثل ما هو بموجب مبادئ الإهمال). فالتعامل بفعالية مع المسؤولية القانونية هو شيء حاسم لنجاح الإجراءات التنظيمية لمكافحة التبغ التي يوافق الأطراف على تنفيذها بموجب الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، كما أنه يُعد استراتيجية هامة لمكافحة التبغ في جوهر حقها الذاتي.

وبموجب المادة (19)، ولأجل مكافحة التبغ، يوافق الأطراف المشتركين في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ على النظر في اتخاذ الإجراءات التشريعية أو الترويج للقوانين الحالية، حسب الضرورة، وذلك للتعامل مع المسؤولية القانونية جنائياً ومدنياً بما في ذلك التعويض عند اللزوم (مادة رقم (1-19)). يوافق الأطراف أيضاً على التعاون في تبادل المعلومات عن طريق تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف بما في ذلك المعلومات حول التشريع والقوانين وفلسفة التشريع ذات الصلة والمعلومات حول التأثيرات الصحية لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ (المادة رقم (2-19)) وكذا تقديم مساعدة أخرى في الإجراءات القانونية فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية مدنياً وجنائياً بما يتوافق مع الاتفاقية وذلك داخل حدود الأمور المحلية من تشريع وسياسات وممارسات قانونية وترتيبات حالية للمعاهدة معمول بها (المادة رقم (3-19)).

تُقرُّ المادة (19) بمدى أهمية جميع أنواع المسؤوليات القانونية، بما في ذلك المسؤولية القانونية مدنياً وجنائياً. كما أنه يقرُّ بأهمية التعاون بين الأطراف فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الخاصة، بل والأكثر تعميماً، خلال تبادل المعلومات ذات الصلة. المادة رقم (19) هي حكم ذو نطاق مستعرض بالنسبة للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، بمعنى أنها تنفيذ فعال يعزز من تنفيذ المواد الأخرى، كما أنها حكم يتعامل مع استراتيجية مكافحة التبغ التي تتمتع بأهمية في جوهر حقها الذاتي.

تشتمل الأحكام الرئيسية للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ على المادة رقم (8) (الوقاية من التعرض لدخان التبغ) والمادة رقم (11) (التعبئة ووضع العلامات على منتجات التبغ) والمادة رقم (13) (إعلانات التبغ والترويج والدعم) والمادة رقم (15) (المتاجرة غير المشروعة لمنتجات التبغ) مما يتطلب من الأطراف تنفيذ الإجراءات التنظيمية الفعالة لأغراض مكافحة التبغ. ولتتمتع بعنصر الفعالية، نجد أن هذه الإجراءات يجب أن تكون أكبر من القوانين المفروضة على الكتب - أي يجب وضعها في قيد التنفيذ مع الالتزامات القانونية المصاغة وانتهاكات هذه الالتزامات التي تم ردها بفعالية وتوقيع العقوبات بتحميل المسؤولية القانونية لمن هم قيد المسؤولية. أهمية هذا التنفيذ هي معترف بها في إطار التوجيهات التي يتم العمل بها من جانب مؤتمر الأطراف لمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتهم بموجب الأحكام الرئيسية للاتفاقية، بما في ذلك المواد (8) و(11) و(13).

بالإضافة لتفعيل قوانين مكافحة التبغ، نجد أن المسؤولية القانونية الموضوعية خلال التقاضي من قبل الأطراف ومن قبل الأفراد أو الكيانات الخاصة، لها قدرة كبيرة على خفض الضرر الشامل لمنتجات التبغ تجاه الصحة العامة. وتشتمل النتائج المحتملة الإيجابية للإجراءات القانونية المتخذة ضد جهات تصنيع منتجات التبغ بالنسبة للأضرار

التي يسببها التبغ، بما في ذلك المسؤولية القانونية للمنتج أو تغطية التكاليف الطبية أو التقاضي المستند إلى الحقوق؛ على:

ردع الممارسات الملتوية التي تزيد من خطورة المسؤولية القانونية – ردع "الانتهاكات القانونية المتعمدة" هو هدف رئيسي لدى نظام العدل المدني من حيث تعويض الأطراف المتضررين بما في ذلك المدخنين وغير المدخنين الذين يتعرضون لدخان التبغ هم وعائلاتهم وأنظمة الرعاية الصحية وإخضاع جهات تصنيع التبغ لرفع الأسعار لتغطية مسؤولياتهم القانونية الفعلية أو المتوقعة - وارتفاع التكاليف التي تخفض من استهلاك التبغ وبخاصة ضمن الأطفال والمراهقين الذين يعتبرون أكثر تأثراً بالأسعار من البالغين، وتوعية العامة بالتأثيرات الصحية الناتجة عن استهلاك التبغ – تسعى الدعاوى القضائية لجذب تغطية إعلامية شاملة ومجانية بجانب إلغاء صناعة التبغ بعرض أنماط من السلوك الذي يستحق التوبيخ.

قد تكون الإجراءات القانونية لوضع مسؤولية قانونية شيئاً صعباً، وبخاصة إذا كان الأمر ضد مدعى عليه يتمتع بمصادر جيدة بل ومُحدّد بمجابهة إجراء قانوني مرفوع ضده. فبالرغم من التواجد العالمي لصناعة التبغ ومواردها التي تعتبر أكبر من تلك المتاحة لعديد من الدول، نجد أنها معروفة عالمياً كمثال قوي لهذا المدعى عليه. ولضمان مدى فعالية أنشطتهم التشريعية وغيرها من الأنشطة وفقاً للمادة (19)، يجوز للأطراف طلب الدعم على المستوى الدولي. فالحاجة لمثل هذا الدعم هو شيء متعارف عليه في المادة (5-19) الذي يوافق بموجبه الأطراف على أنه:

"وإن أمكن في مرحلة مبكرة، قد يقوم مؤتمر الأطراف بالاضطلاع بالعمل المنجز فيما يتعلق بالمنتدى الدولي والقضايا المتعلقة بالمسؤولية القانونية بما في ذلك المفاهيم الدولية الملائمة لهذه القضايا والوسائل الملائمة لدعم الأطراف في أنشطتهم التشريعية وغيرها وفقاً لهذه المادة وحسب الطلب"

طالب أحد الأطراف بأن تعمل الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف على النظر في المادة (19) وأعدت أمانة الاتفاقية تقريراً لتسهيل هذا النظر (وثيقة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/4/13).

### الحاجة لاتخاذ إجراء قانوني

يعمل تقرير الأمانة حول تنفيذ المادة (19) بالنظر في المفاهيم الدولية الخاصة بالمسؤولية القانونية في إطار قانون البيئة الدولي، كما أنه يوجز مدى التقدم الظاهر في تقارير الأطراف حول تنفيذ الاتفاقية. يوضح التقرير أنه ستجدر الحاجة لإجراء مزيد من العمل الهام لضمان التنفيذ الفعال للمادة (19) مع ملاحظة أن المادة (19) عالمياً هي أحد المواد القلائل الخاصة بالاتفاقية والتي لا يمكن تعقب مدى تقدمها الملحوظ على مدى دورتي إعداد التقارير (سنتان من إعداد التقارير وخمس سنوات من إعداد التقارير). يقر أغلبية الأطراف بأنهم لم يقوموا بتنفيذ الإجراءات التي تتعامل مع المسؤولية القانونية لمكافحة التبغ جنائياً ومدنياً، ذلك أن إجراءات المسؤولية القانونية جنائياً و/ أو مدنياً لم يتم اتخاذها في نطاق سلطاتهم القضائية، كما أنهم لم يتخذوا إجراء ضد صناعة التبغ لتحصيل أي تكاليف طبية أو اجتماعية أو غيرها من التكاليف ذات الصلة والمتعلقة باستهلاك التبغ.

يعتبر تحالف الاتفاقية الإطارية أنه من المهم للجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف اتخاذ إجراء لمساعدة الأطراف في التنفيذ الفعال للمادة (19). ولتسهيل النظر في الوسائل الملائمة للدعم، على الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف المطالبة بإعداد تقرير مفصل لتقديمه إلى الجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف. يجب على أمانة الاتفاقية إعداد هذا التقرير في ظل توجيهات المكتب وبمساعدة السلطات الأخرى المختصة، وبخاصة مبادرة التحرر من التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وكذا الأطراف المهتمين خصيصاً بالقضية بجانب المنظمات الأهلية والمنظمات ما بين الحكومات ذات الخبرة المعينة. يجب أن يشتمل هذا التقرير على:

مراجعة عامة للخبرات ذات الصلة بالإجراء القانوني المتخذ ضد صناعة التبغ وإلا وجوب تقديم الدعم لمكافحة التبغ – بما في ذلك الإجراءات القانونية مدنياً وجنائياً، بجانب الإجراء المتخذ من جانب الحكومات والأفراد والكيانات الخاصة، وموجز للتحديات المشتركة المُواجهَة فيما يتعلق بهذا الإجراء القانوني بما في ذلك العوائق التي تحول دون البدء بالإجراءات القانونية وأي إجراءات متخذة للتغلب على هذه التحديات، بجانب قائمة من التوصيات المعتمدة على المراجعة العامة والموجز والاضطلاع بالعمل المنجز فيما يتعلق بالمنتدى الدولي، وذلك حول الوسائل الملائمة التي يمكن من خلالها لمؤتمر الأطراف دعم الدول الأطراف في أنشطتهم التشريعية وفقاً للمادة رقم (19) – بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، الإجراءات لترويج وتسهيل تبادل المعلومات ونقل الخبرات الفنية والقانونية.